

نظرة عامة إلى المشهد التعليمي الكويتي

يزن السعدي

يناير 2015

شهدت الكويت، البلاد الغنية نفطياً، تطوراً سريعاً في العقود القليلة الأخيرة، ويُنظر إلى التعليم العالي على أنه قوة دافعة مهمة في النمو الاقتصادي للبلاد. إن السياسة الوطنية التي اتبعت في الآونة الأخيرة لتحويل الكويت إلى مركز تجاري ومالي منافس في الاقتصاد العالمي هدفت أيضاً إلى تطوير البنية التعليمية في البلاد. وتلعب الجامعات دوراً في الدور المُسرَّع “للكوئنة”، وتستبدل بالتدريج العمال الأجانب الذين يعتمد عليهم الاقتصاد الكويتي الآن بشكل كبير بمواطنين كويتيين. وتهدف الحكومة، من خلال التعليم، إلى تشجيع المزيد من الكويتيين كي يعملوا في القطاع الخاص بدلاً من اختيار مناصب أكثر راحة في جهاز الحكومة المتسع. وينص دستور البلاد على حق جميع المواطنين في التعليم وعلى تفويض الحكومة لتقديم التعليم المجاني لكل المواطنين الكويتيين. بالتالي، كان الإنفاق العام على التعليم في ازدياد. وتمول الحكومة الجامعات العامة في البلاد، وتقدم المنح والرواتب للطلاب الكويتيين الذين يدرسون في الجامعات الخاصة، وكذلك للذين يرغبون بالدراسة في الخارج، وتؤجر الأراضي بأسعار مدعومة لبناء الجامعات لكل من المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. وبعد صدور القانون 29 في 1966، تم إنشاء مؤسسة التعليم العالي الأولى، وهي جامعة الكويت. وصيغت وفق نموذج الجامعات المصرية، وقدمت برامج علوم إنسانية وعلوم عامة. وفي 1981 تم إنشاء مؤسسة أخرى هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وهي متخصصة في التعليم التقني. ولكن نظراً لتطور البلاد، لم تستطع هذه المؤسسات أن تتماشى مع متطلبات عدد سكان متنام، وتولدت حاجة إلى خيارات أخرى. وفي عام 2000، صدر القانون 34، الذي سمح بإنشاء جامعات خاصة. وبتخاذ هذه الخطوة، هدفت الحكومة أيضاً إلى إنقاص عدد الطلاب الكويتيين الذين يدرسون في الخارج من خلال تقديم بدائل تعليمية لهم في الوطن. وأنشأ القانون 34 أيضاً مجلس الجامعة الخاص، الذي يمتلك سلطة منح التراخيص أو إلغائها، اعتماد الشهادات والعمل كرابط بين الحكومة والمؤسسات الخاصة. إن دور المجلس الجامعي الخاص يمكن أن يكون أحياناً تدخلياً، على سبيل المثال، كما في فحص ونقد الموضوعات التي تُدرّس في الجامعة.

تحتوي الكويت حالياً على عشرين جامعة خاصة تسجل تقريباً 45،000 طالب، غالبيتهم كويتيون كما يقتضي القانون. إن جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب موجهتان بشكل رئيسي إلى المواطنين الكويتيين، و بالتالي تستبعدان بشكل غير رسمي أغلبية سكان البلاد وهم المغتربون والبدون.

وكي تُرخص الجامعات الخاصة يجب أن يحمل مالكوها الجنسية الكويتية، ويجب أن يبرهنوا أنهم قادرون مالياً. وترتبط بعض هذه الجامعات بجامعات غربية، في هذه الحالة ينبغي أن تكون مرتبة المؤسسات الشريكة بين المئتي جامعة ذات المرتبة الأولى في العالم، ويجب أن تقوم كلاهما بمشاريع بحث مشتركة وأشكال أخرى من التعاون والتبادل. ولأن الجامعات الخاصة مُشكّلة وفق نموذج النظام التعليمي الغربي غالباً ما يُنظر إليها على أنها تزوق أكثر للطلاب. وتقدم شهادات في الفنون الليبرالية غير متاحة في الجامعات العامة. على أية حال، إن خريجي برامج كهذه يكتشفون أن الوظائف في اختصاصات دراستهم محدودة، أو غير متاحة في مجتمع لا تُفهم فيه الفنون الليبرالية، أو لا تُمنح قيمة بشكل كامل. إن سمة مميزة أخرى للجامعات الخاصة هي استخدام التكنولوجيا في الصف، مما حثّ إدارات الجامعات العامة على أن تحذو حذوها وتطور بنيتها التقنية التحتية الخاصة. وتعمل الجامعات الخاصة أحياناً كمراكز ثقافية تحتضن مناسبات وتقوم بأنشطة غير متاحة في مكان آخر في المجتمع الكويتي.

إن النظام التعليمي الكويتي ما بعد الثانوي مركزي بشكل كبير والحكومة منخرطة فيه بقوة. وتشرف وزارة التعليم العالي، التي أنشئت سنة 1988، على كل من الجامعات العامة والخاصة، وتملك التفويض لإجازة الجامعات، ووضع نسب القبول لبعض الفروع وتطوير أخرى؛ وتقر أيضاً وتشرف على المقررات وأنماط الدرجات المقدمة. إن اعتماد الجامعات العامة يتضمن غالباً دعوة فرق دولية (وبشكل رئيسي أميركية) لتقويم جودة التعليم والمعايير بخصوص المقررات، وطرق التعليم، وإنجازات الطلاب والبرامج للخريجين.

وقد بُذلت جهود لخرط الطلاب والهيئة التدريسية والجمهور الأوسع في تطوير وإدارة التعليم العالي. فقد سُمح بالاتحادات الطلابية والتدريسية في الجامعات العامة. أما المسائل الرئيسية لاتحادات الهيئة التدريسية فهي زيادات الرواتب غير الملائمة والترقية، والتي هي غالباً لا تستند كثيراً إلى الجدارة والجدد بل إلى الوساطة. وتجري في جامعة الكويت وفي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الانتخابات الطلابية كل عام حيث تتنافس أربعة أحزاب. وفي السنوات العديدة الماضية، حصلت حركة الإئتلاف الإسلامي وجماعة الاتحاد الإسلامي على معظم الأصوات..

إن تمثيل الطلاب والمدرسين في الجامعات الخاصة هو في الحد الأدنى. وكونهم في الغالب أجنب، فإن أعضاء الهيئة التدريسية هناك يفتقرون إلى القوة الاجتماعية والقانونية لمعالجة المشكلات التي يواجهونها بطريقة جوهرية. ذلك أن الأساتذة في الجامعات الخاصة يَمرون في عملية توظيف قاسية، ويُنظر إليهم عادة على أنهم يتمتعون بمواصفات أفضل من نظرائهم الكويتيين. لكن نسب التخلي عن العمل في الجامعات الخاصة عالية بما أن كثيرين يتم التخلص منهم بسبب عدم توفر التثبيت والتنقل الوظيفي، والرواتب المنخفضة نسبياً، وكميات العمل الضخمة، والقيود على الحقوق والحريات الأكاديمية.

يمتلك الباحثون في الكويت بعض المجال لنقد الحكومة والمجلس الوطني وسياسة الدولة، لكن يُمنع نقد العائلة الحاكمة وخاصة الأمير، ويُعاقب عليه بالغرامات، وفي بعض الحالات بالسجن. ومن غير المسموح أيضاً نقد الدين. ففي الجامعات الخاصة أية شكاوى ضد الهيئة التدريسية مرفوعة إلى مجلس الجامعات الخاصة من قبل الطلاب أو آخرين يمكن أن تقود إلى إلغاء سريع للعقد والترحيل. إن الرقابة هي مشكلة أيضاً. ففي غالب الأحيان تأخذ شكل فحص محتوى المقررات أو المناهج؛ فإذا وُجد مثيراً للجدل أو غير ملائم، فإن الكتاب إما أن يُحظر مباشرة أو يمكن أن يُستخدم، ولكن بعد تنقيحات ثقيلة. وفي مسائل تتطلب حساسية ثقافية أكبر، تكون الرقابة اعتباطية لأن القانون نفسه غامض.

إن المسألة المثيرة للجدل في الجامعات الكويتية هي قانون الفصل بين الجنسين، الذي طُرح للتصويت سنة 1996 من قبل مجلس وطني يهيمن عليه المحافظون. وبالرغم من أنه لم يطبق بشكل صارم خارج غرفة الصف، فإن القانون قسم البلاد بين أولئك الذين يشعرون أنه يطبق تأويلاً للفقهاء الإسلامي، وأولئك الذين يعتقدون أنه لا يناسب العصر الحديث ومضاد لتوجه الكويت الليبرالي. وكانت المحاولات لإلغاء القانون في 2008 فاشلة وما تزال المسألة خاضعة للجدل. من ناحية أخرى، حسّنت الكويت بشكل كبير حصول النساء على التعليم العالي في العشرين سنة الماضية وتنامى عدد الطلاب الإناث، خاصة في الجامعات الخاصة. لكن الجندر يصبح عاملاً مهماً في نسبة النساء اللواتي يدرسن في الخارج، والتي هي أدنى من نسبة الرجال بما أن كثيراً من النساء ممنوعات من المغادرة من قبل عائلاتهن.

كانت المطالب بإجراء الإصلاحات في النظام التعليمي متواصلة، لكن التغيير كان بطيئاً، جزئياً بسبب العلاقة غير المستقرة بين المجلس الوطني والحكومة، التي يمكن أن ينجم عنها فترات طويلة يتواصل فيها المأزق، مما يعيق تطبيق خطط جديدة. وكانت الكويت استباقية في مسائل تتعلق بأهداف تطورها الاقتصادي. فالبلاد تحاول أن تستعيد موقع قيادتها الإقليمية في البحث العلمي والتكنولوجي، الذي فقدته بعد حرب الخليج. وهناك حالياً ثلاثة مراكز أبحاث في البلاد

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومؤسسة الكويت للبحث العلمي، ومركز الأبحاث التابع لجامعة الكويت - وبضعة باحثين متفرغين معظمهم موجودون في حقل الطب العيادي. وبالنسبة للجامعات الخاصة، لم تؤسس نفسها بعد كمؤسسات مؤثرة في صناعة السياسة. ففي 2008، طبقت الكويت خطة خمسية لزيادة ميزانية قطاع العلم والتكنولوجيا بنسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2014. بالإضافة إلى ذلك، تبنت الكويت إجراءات لإصلاح هذا القطاع عبر إنشاء آلية لمراقبة الإدارة، وتعزيز التعاون بين المنظمات العلمية وتحسين قدرة البلاد على الابتكار.

كان تطوير قطاع التعليم العالي في البلاد في مجرى قرن درامياً تقريباً على نحو لافت. وقاد الضغط على النظام من قبل عدد متنام من الشبان والرغبة المحمومة بالحصول على تعليم شامل يتسم بالجودة، إلى تقدم وكذلك إلى حشد من المشكلات الخاصة. وما تزال الكويت في سيرورة التحول والتوسع، وتعتمد النتيجة على كثير من المتغيرات، من السياسة المحلية والإقليمية إلى صعود ونزول أسعار النفط. وبينما ما يزال المستقبل مجهولاً، فإن الماضي والحاضر يقدمان كنزاً من المعلومات، غير مستقصاة على نحو واسع من قبل الدارسين والباحثين.